

الملف الحقوقي.. بوابة بایدن لإعادة ضبط العلاقات مع البحرين

كتبه فريق التحرير | 4 مارس، 2021



في 16 ديسمبر/كانون الأول 2020 طالبت 18 جمعية حقوقية، محلية وإقليمية ودولية، في بيان لها، الرئيس الأمريكي، جو بایدن، بالضغط على العاهل البحريني، حمد بن عيسى، لإطلاق سراح المعارضين في سجون المملكة واحترام الديمقراطية ووقف حملات الانتهاكات المنهجية ضد النشطاء والحقوقيين.

الجمعيات دعت بایدن لإعادة النظر في سياسة بلاده الخارجية تجاه الن amaة في ظل سجلها الحقوقى المしだين إياه باتخاذ خطوات جادة في هذا الشأن، منها - كما ذكر البيان - إظهار استعداد واشنطن لنقل الأسطول الخامس من العاصمة البحرينية، إذا استمرت في انتهاكات حقوق الإنسان، مع تعزيز خطوات فرض عقوبات على المتورطين في جرائم حقوقية من مسؤولي المملكة أياً كانت مناصبهم.

ومع الأيام الأولى لتولي الإدارة الديمقراطية مقايد الحكم بناءً/كانون الثاني الماضي، كشف بایدن نيته إعادة ضبط وتقييم العلاقات مع السعودية، على خلفية سلسلة الانتهاكات الممارسة في الداخل والخارج، معلناً أن عهـد "الشيخ على البياض" الذي منحه الرئيس السابق دونالد ترامب لولي العهد محمد بن سلمان قد ولـى إلى غير رجعة.

التوجه الأمريكي نحو إعادة ضبط العلاقات مع الدول ذات السجل الحقوقي المشوه دفع البعض إلى الحديث عن انضمام البحرين إلى قائمة تلك الدول التي من المتوقع أن تعيد واشنطن تقييم العلاقات معها خلال المرحلة المقبلة في ظل ما تواجهه من انتقادات دولية واسعة، لا سيما منذ 2011 وحق اليوم، بسبب ارتفاع وتيرة أحكام الإعدام خلال السنوات الماضية، إضافة إلى تعذيب معارضين واعتقال حقوقين بارزين.

النامة وواشنطن في عهد ترامب

العلاقات بين البحرين وأمريكا في ولاية ترامب كانت تقوم في الأساس على العلاقات الشخصية والصالح المشترك، وهو ما كان يأتي على حساب الملف الحقوقي، فكان شاغل الرئيس الجمهوري الأول هو كم المليارات التي ستحققها من خلال تلك العلاقة، سواء في صورة استثمارات أو صفقات تسليح.

وكان انخراط النامة داخل تلبيب الرياض عاملاً مهماً في تعزيز العلاقة مع واشنطن، الأمر الذي دفع لإقامة علاقات قوية بين العاهل البحريني والإدارة الأمريكية في ذلك الوقت، وعليه ما كانت إدارة ترامب تلتفت كثيراً لدعوات الإصلاح والديمقراطية التي كانت تطالب بها المعارضة في الداخل والخارج، فضلاً عن التقارير الحقوقية التي كانت تكشف عشرات الانتهاكات الممارسة بحق المعارضة البحرينية.

وعلى الجهة المقابلة عرف البحرينيون من أين تؤكل الكتف، فعززوا علاقتهم العسكرية مع الإدارة الأمريكية، عبر أسلوب المقايدة، صفقات تسليح بال مليارات في مقابل غض الطرف عن الاستخدام المتجاوز لتلك الأسلحة، سواء في قمع المعارضة في الداخل أم الاشتراك في حرب اليمن.

وفي الوقت الذي كانت تستخدم فيه قوات الأمن المناهضة للشغب الأسلحة الأمريكية للتنكيل بالنশطاء والزج بهم في السجون والمعتقلات واستهداف أي مظاهر إصلاحية أو احتجاجات شعبية، كانت واشنطن تتغاضى مع ما يحدث على أنه أحد أدوات تعزيز الاستقرار الإقليمي وفرض الأمن في المنطقة، واستئصال تيار الإسلام السياسي، وهي الشعارات التي كانت تروق لأسماع ترامب وإدارته.

آمال الإصلاح.. ولكن

مع تعيين ولي العهد، سلمان بن حمد آل خليفة، رئيساً جديداً للوزراء، خلفاً لرئيس الحكومة الراحل، خليفة بن سلمان، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، استبشر المتمون بالشأن الحقوقي والإصلاحي البحريني خيراً، لا سيما أن خليفة كان يتمتع بسمعة سيئة في مجال حقوق الإنسان، وله

ومع الأيام الأولى لولادة سلمان رئاسة الحكومة طالبه الكثيرون بطي صفحة الماضي وبدء صفحة جديدة، يكون للإصلاح السياسي فيها المكان الأبرز، بما يمهد الطريق نحو مصالحة وطنية شاملة، تلتئم فيها الجراح وتتوحد التيارات والقوى على أرضية مشتركة واحدة تُعلي من شأن المملكة.

لكن الأيام مرت تلو بعضها دون أي مؤشرات تذهب في هذا الاتجاه، بل على العكس من ذلك، واصلت الملكة حملاتها المناهضة للمعارضين والناشطين السياسيين، مستغلة جائحة كورونا المستجد "كوفيد 19" لتضرب بيد من حديد، وبروح انتقامية بحثة، ضد كل من طالب بالإصلاح أو انتقد أداء السلطات الحاكمة.

وكان نتيجة لذلك أن قدمت 20 منظمة حقوقية (على رأسها الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية) رسالة إلى مسؤول السياسة الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان إيمون جيلمور حذروا فيها من تدهور حقوق الإنسان في المملكة، متهمين الحكومة بانتهاج سياسات قمعية خلال الفترة الماضية.

الرسالة طالبت ممثلي الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في العلاقات الأوروبية بالبحرين، تعليقاً على زيارة وزير الخارجية البحريني، عبد اللطيف الزياني، إلى بروكسل في 10 من فبراير/شباط الماضي ولقائه بعض مسؤولي الاتحاد، مناشدين أن توضع مخاوف حقوق الإنسان في المملكة على رأس جدول أعمال أي اجتماعات لاحقة بين الطرفين.

وقبيل الذكرى العاشرة للاحتجاجات بالبحرين في 14 من فبراير/شباط 2011 وجّه 11 نائباً في مجلس العموم البريطاني رسالة إلى وزير الخارجية دومينيك راب طالبوا فيها باتخاذ إجراءات صارمة ضد المنامة، بسبب استهداف السلطات هناك كل من تجرأ على التعبير عن الرأي المعارض، سواء عبر الاعتقال التعسفي أم التشويه الإعلامي، فضلاً عن القتل خارج القانون، بحسب الرسالة.

النواب البريطانيون طالبوا بتسهيل عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد، من خلال حكومة منتخبة وزيرة، بجانب توقيع العقوبات بحق المتورطين في جرائم حقوقية كالتعذيب والتشويه وخلافه، إضافة إلى إعادة النظر في إستراتيجية تسليح الناما وتشديد عملية تصدير الأسلحة لا وصفوه بـ"النظام القمعي".

في سبتمبر/أيلول 2016 أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً عن الأوضاع الحقوقية في البحرين جاء تحت عنوان: "لا أحد يستطيع حمايتكم: عام من قمع المعارضة في البحرين"، التقرير الذي حظي باهتمام إعلامي دولي كبير كان بمثابة وثيقة دامغة لحكومة البحرين التي تواجه احتجاجات سياسية متواصلة منذ 2011.

كما وثق بالأسماء والأحداث عشرات الحالات من "الاعتقال التعسفي والتعذيب وسحب الجنسية والاضطهاد على خلفيات سياسية ومذهبية، واستهداف نشطاء حقوق الإنسان ومصادرة الحريات

وغلق أهم جمعيتين سياسيتين”， ومن ناحية أخرى اتهم التقرير حكومي أمريكا وبريطانيا بدعم السلطة القمعية في البحرين وغض الطرف عما تمارسه من انتهاكات بالجملة.

الوضع قد يتغير

الإستراتيجية الجديدة التي يتبعها بايدن مع الرياض دفعت البعض إلى ترجيح امتدادها للجارة البحرينية، لا سيما في ظل تشابه الظروف والملابسات وتوافر المبررات والدowافع، فكلاهما يعني من ثياب حقوق ممزقة، وجدران إصلاحية تعاني من شروخات عده، وبناء ديمقراطي على قواعد هشة.

العديد من الخبراء والمحليين يتوقعون خلال المرحلة القادمة ضغوطاً أمريكية مشابهة لتلك الممارسة على السعودية، تتعلق بتقديم مبادرات حسن النوايا عبر سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تهدف إلى تخفيف القبضة الأمنية ومواربة الباب ولو قليلاً أمام مساعي الإصلاح، بجانب الإفراج عن العتقلين على خلفية مواقفهم السياسية.

أصوات أمريكية ترى أن الكفة الآن في ملعب الأسرة الحاكمة في البحرين، فإن كان لديها النية نحو تعزيز روح الابتكار والديمقراطية لدى الشعب، فعليها أولاً أن تفك القيود المفروضة وتحتفظ من حدة السلطة التي أودت بسقف الحريات إلى الأرض، هذا بجانب تعزيز المسار الحقوقي، إن كان لديها الاستعداد لبناء علاقات جيدة مع الإدارة الأمريكية الجديدة.

وفي المقابل فإن التعويل على التوجه الأمريكي الجديد لإجبار الناتمة على تغيير نمطها في التعامل مع المعارضين، ربما يحتاج إلى مزيد من الوقت للتقدير، في ظل البرغماتية التي تحكم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية، أي كانت انتتماءات ساكني البيت الأبيض، لكن المؤكد أن ما كان في عهد ترامب لن يعاد مرة أخرى، في ظل الظروف والتحديات الإقليمية والدولية التي تفرض على الجميع التراجع خطوة للخلف وإعادة النظر في العديد من الملفات، على رأسها الملف الحقوقي والإصلاحي.

وبالعودة إلى التاريخ نجد أن هناك تجارب عدة نجحت فيها المملكة في إجراء مصالحات شاملة بين مختلف التيارات المتناحرة، يمكن الاستناد إليها لبناء مصالحة آنية، أبرزها المصالحات التي حدثت خلال الفترتين 1975-2003 و2003-2007، حين اتخذ حكام البحرين العديد من الإجراءات لتحقيق المشاركة المجتمعية في العملية السياسية، أبرزها إجراء انتخابات نزيهة والسماح ببعض من الحرية الإعلامية.

وبعد عشر سنوات من الانتفاضة الشعبية التي قادها الشارع البحريني ضد ديكاتورية النظام وبطش سلطاته، ورغم جولات التنكيل بين الحين والآخر لوأد أي حراك محتمل، بمساعدة بعض القوى الحليفـة، تبقى الأوضاع مهيأة لتكرار المشهد مرة أخرى، فالدowافع مستمرة والأهداف لم تتحقق بعد، مع الوضع في الاعتبار المستجدات الإقليمية والدولية التي قد تجعل مما كان بالأمس

حالاً مقبولاً اليوم، لكن بشروط.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/40003>